



مضبطة الجلسة الاستثنائية الأولى

دور الانعقاد العادي الثاني

الفصل التشريعي الثاني

الرقم : الاستثنائية ١

التاريخ : ١٠ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ

١٥ مايو ٢٠٠٨م

١٥ عقد مجلس الشورى جلسته الاستثنائية الأولى من دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر المجلس الوطني بالقضيبية ، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الخميس العاشر من شهر جمادى الأولى ١٤٢٩هـ الموافق للخامس عشر من شهر مايو ٢٠٠٨م ، وذلك برئاسة صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ، وحضور أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، وسعادة السيد عبدالجليل إبراهيم آل طريف الأمين العام لمجلس الشورى .

هذا وقد مثل الحكومة كل من :

- ٢٥ ١- سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شئون مجلسي الشورى والنواب .
- ٢- سعادة السيد منصور بن حسن بن رجب وزير شئون البلديات والزراعة .

• من وزارة شئون مجلسي الشورى والنواب :

- ١- السيد جمال عبدالعظيم درويش المستشار القانوني .

- ٢- السيد عبدالعظيم محمد العيد مدير إدارة شئون جلسات مجلس النواب .
- ٣- السيد ماجد محمد الفيحاني رئيس العلاقات العامة والإعلام .
- ٤- السيد محمود رشيد محمد رئيس شئون جلسات مجلس الشورى .
- ٥- السيد محمد إبراهيم الكوهجي أخصائي شئون اللجان .
- ٦- السيدة أروى عبداللطيف آل محمود أخصائي شئون الجلسات .

● من وزارة الصناعة والتجارة :

- ١- السيد أحمد عيسى بويشيت القائم بأعمال وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون الصناعة بالوكالة .
- ٢- السيد عبدالله حسن الجيب مدير إدارة حماية المستهلك بالوكالة .
- ٣- السيد يوسف أحمد المهدي رئيس البحوث والتخطيط .

● من وزارة المالية :

- ١- السيد أحمد جاسم فراج مدير إدارة الميزانية .
- ٢- السيد نبيل جمعة الدوي مدير إدارة الخزنة .
- ٣- السيد عبدالكريم محمد بوعلاي رئيس الإعلام الاقتصادي والمالي .

● من وزارة التنمية الاجتماعية :

- ١- السيد عاطف الشيراوي إبراهيم مستشار تنمية المجتمع .

● من وزارة شئون البلديات والزراعة :

- ١- السيد جعفر حبيب أحمد الوكيل المساعد للإنتاج الزراعي .
- ٢- السيد حسن محمود سعداوي المستشار القانوني .
- ٣- السيد خليل إبراهيم الدرازي مدير إدارة الإرشاد والعلاقات الزراعية .
- ٤- السيد خالد أحمد الأنصاري مدير إدارة التخطيط الهيكلي .
- ٥- الشيخ حمود بن إبراهيم آل خليفة رئيس دائرة الاستملاك والتعويض .

• من هيئة الكهرباء والماء :

١- السيد عبدالمجيد علي العوضي الرئيس التنفيذي .

٢- الدكتور عبدالمجيد حبيب عبدالكريم مستشار الرئيس التنفيذي .

٣- الدكتور عبدالله أحمد عبدالله المستشار القانوني .

• من مصرف البحرين المركزي :

١- الدكتور عبدالرحمن علي سيف المدير التنفيذي للعمليات المصرفية .

كما حضرها الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس ،

١٠ والسيد محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور محمد عبدالله الدليمي المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور أحمد عبدالله ناصر الأمين العام المساعد للشئون البرلمانية ، والسيد أحمد عبدالله الحردان الأمين العام المساعد للموارد البشرية والمالية والمعلومات ، كما حضرها عدد من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام وموظفي الأمانة العامة ، ثم افتتح معالي الرئيس الجلسة :

١٥

الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم نفتح الجلسة الاستثنائية الأولى من دور الانعقاد

العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، ونبدأ بتلاوة أسماء الأعضاء المعتدلين .

تفضل الأخ عبدالجليل آل طريف الأمين العام للمجلس بتلاوة الأسماء .

٢٠

الأمين العام للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، اعتذر عن حضور هذه الجلسة كل من أصحاب

السعادة الأعضاء : خالد عبدالرحمن المؤيد في مهمة رسمية بتكليف من جهة أخرى ،

سميرة إبراهيم رجب للسفر في مهمة رسمية ، خالد عبدالرسول آل شريف والسيد

٢٥ ضياء يحيى الموسوي وعبدالرحمن عبدالحسين جواهري والدكتورة ندى عباس حفاظ

وجميل علي التروك للسفر خارج المملكة ، وشكراً .

الرئيسي :

شكراً ، وبهذا يكون النصاب القانوني لانعقاد الجلسة متوافراً . ومنتقل الآن إلى
البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتلاوة الأمر الملكي رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨م
بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني لمجلسي الشورى والنواب .

أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨

بفض دور الانعقاد الثاني

للفصل التشريعي الثاني لمجلسي الشورى والنواب

مملك مملكة البحرين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الملكي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧م بدعوة مجلسي الشورى والنواب

لانعقاد ،

أمرنا بالآتي :

مادة أولى

بفض دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني لمجلسي الشورى والنواب اعتباراً من

يوم السبت ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٨م .

مادة ثانية

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ

الموافق ١٣ مايو ٢٠٠٨م

(انتهى الأمر الملكي)

الرئيس :

- بالنسبة للسؤال الموجه إلى صاحب السعادة الدكتور فيصل بن يعقوب الحمير وزير الصحة ، والمقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض بشأن عدد الأطباء غير البحرنيين العاملين في القطاع الطبي العام والخاص ، والإجراءات المتبعة في منح تراخيص مزاوله مهنة الطب لغير البحرنيين ، وبشأن تقييمهم بصورة دورية خلال فترة عملهم في المملكة ؛ فقد اعتذر معالي الوزير عن حضور هذه الجلسة بسبب ظرف صحي طارئ . وبالنسبة للسؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية ، والمقدم من سعادة العضو علي عبدالرضا العصفور بشأن دور الوزارة في الرقابة على الرحلات السياحية الدينية من حيث تنظيمها وشروطها وتحقيقها للأغراض المرسومة لها ، ومدى محاسبة الوزارة للحملات المخالفة ؛ فقد اعتذر معالي الوزير عن حضور هذه الجلسة بسبب سفره خارج المملكة لحضور اجتماع وزراء العدل العرب . وبالنسبة للسؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد جهاد بن حسن بوكمال وزير الإعلام ، والمقدم من سعادة العضو سميرة إبراهيم رجب بشأن سياسة الوزارة لتحقيق أهداف الإصلاح بشكل عام ، وبث الوعي الثقافي السياسي في المجتمع ، والتصدي لثقافة الطائفية ، وتعزيز المواطنة ؛ فقد اعتذرت الأخت سميرة إبراهيم رجب عن حضور هذه الجلسة بسبب حضورها مهمة رسمية خارج المملكة . وبالنسبة للسؤال الموجه إلى صاحب السعادة الدكتور نزار بن صادق البحارنة وزير الدولة للشئون الخارجية ، والمقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير بشأن انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ، والتحفظات على الاتفاقيات التي انضمت البحرين إليها ، وتعديل القوانين الوطنية لتلائم تلك الاتفاقيات ، وتشكيل هيئة حقوق الإنسان ؛ فقد اعتذر معالي الوزير عن حضور هذه الجلسة بسبب سفره خارج المملكة . تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، مادام جميع الوزراء الموجه لهم الأسئلة متغيين عن هذه الجلسة والوزراء أجابوا عن هذه الأسئلة - وهذه الجلسة الأخيرة في هذا الدور ،

- والأسئلة تسقط مع نهاية الدور - أرى لو أن المجلس يقوم بنشر الأسئلة والأجوبة عنها في الصحافة حتى نبين للناس مدى الاستفادة من توجيه هذه الأسئلة والإجابة عنها ، خصوصاً بالنسبة لموضوع سؤالي الموجه إلى سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية لأنه يتعلق بمتابعة المناقشة العامة التي صارت في الأمم المتحدة بالنسبة لتقرير البحرين حول حقوق الإنسان ، ولو نشرت إجابة سعادة الوزير في الصحافة فإن جمعية حقوق الإنسان سوف تتفاعل وتتعامل مع الموضوع وتبدي مرئياتها ، وتستفيد من هذه المرئيات في المناقشات القادمة ، وشكراً .

الرئيس : -

- ١٠ شكراً ، الأخ عبدالرحمن جمشير ، اقتراحك اقتراح وجيه وسوف نوجه الأمانة العامة إلى نشر جميع الإجابات التي وردت ردّاً على الأسئلة في وسائل الإعلام المختلفة . والآن ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالموافقة على الانضمام لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح المبرمة في لاهاي عام ١٩٥٤م وبروتوكولها المبرمين في لاهاي عامي ١٩٥٤ ، ١٩٩٩م ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٧م . وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه في الجلسة السابقة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

(أقلية موافقة)

٢٠

الرئيس : -

- إذن يقر هذا المشروع بصفة نهائية . والآن ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشاريع القوانين التالية : مشروع قانون بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة ، ومشروع قانون بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة ، ومشروع قانون بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨م ، ومشروع قانون بشأن تعويض الملاك عن مساحة الأراضي التي تُقتطع من أملاكهم للارتداد الإجباري

للمباني أو لزاوية الرّؤية . تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي رئيس لجنة الششئون التشريعية والقانونية .

العضو محمد هادي الحلواجي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، بعد ترتيب سابق مع الإخوان في الحكومة تم الاتفاق على سحب تقرير اللجنة لمزيد من الدراسة وإعادة النظر في كثير من المواد ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، أعتقد أن هذا الطلب موافق عليه لأنه طلب من اللجنة المختصة وبموافقة الحكومة على استرداد التقرير لمزيد من الدراسة ، حيث إن هذه من القوانين الأساسية ، فهل يوافق المجلس على طلب رئيس اللجنة باسترداد التقرير المذكور ؟

(أغلبية موافقة)

١٥ الرئيس :

إذن يقر ذلك . تفضل سعادة الأخ منصور بن حسن بن رجب وزير ششئون البلديات والزراعة .

وزير شئون البلديات والزراعة :

- ٢٠ شكرًا معالي الرئيس ، أتقدم بالشكر لمعاليتكم ولأصحاب السعادة الأعضاء على تفهمهم لتأجيل مناقشة هذه القوانين لمزيد من الدراسة ، شاكرين لكم تعاونكم معنا ، وشكرًا .

الرئيس :

- ٢٥ شكرًا ، والآن نتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير لجنة الششئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بالتصديق على عقد التأسيس والنظام الأساسي هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شركة مساهمة (ش . م) ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٧ م . وأطلب من الأخ راشد السببت مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتفضل .

توزع حسب مساهمة كل دولة ، ويتم احتساب الاستهلاك بحسب الكمية المشتري .
وعقد التأسيس يتكون من ١٤ مادة ، والنظام الأساسي لهيئة الربط الكهربائي يتكون
من ٥٠ مادة ، وشكرًا .

٥ **الرئيس :**

شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٠ **الرئيس :**

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

١٥ **الرئيس :**

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواد مادة
مادة . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو راشد السببت :

٢٠ مسمى المشروع . توصي اللجنة بالموافقة على مسمى المشروع دون تعديل .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على مسمى المشروع ؟

٢٥ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على مسمى المشروع ؟

٣٠ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مسمى المشروع . و تنتقل إلى الديباجة ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو راشد السببت :

الديباجة . توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة بالتعديل الوارد في التقرير .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٠

الرئيس :

هل يوافق المجلس على الديباجة بتعديل اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

١٥

الرئيس :

إذن تقر الديباجة بتعديل اللجنة . و تنتقل إلى المادة الأولى ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠

العضو راشد السببت :

المادة الأولى . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة بالتعديل السوارد في التقرير .

الرئيس :

٢٥

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٣٠

هل يوافق المجلس على هذه المادة بتعديل اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة بتعديل اللجنة . وننتقل إلى المادة الثانية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو راشد السبت :

المادة الثانية . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة بالتعديل الوارد في التقرير .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟
(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة بتعديل اللجنة ؟
(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة بتعديل اللجنة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟
(أغلبية موافقة)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة ؟
(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة . هل تحسب الساعة من بداية الجلسة أم من بدء التصويت على المشروع في مجموعه ؟ تفضل الأخ المستشار القانوني للمجلس .

المستشار القانوني للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، تحسب من وقت اتخاذ القرار بالموافقة على مشروع القانون في مجموعه ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، والآن تنتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨م المرافق للمرسوم الملكي رقم () لسنة ٢٠٠٨م . وأطلب من الأخ محمد حسن باقر مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتفضل .

العضو محمد حسن باقر :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

(انظر الملحق ٢ / صفحة ٦٩)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد حسن باقر :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد قامت اللجنة بدراسة طلب الاعتمادات الإضافية في ميزانية المصروفات المتكررة ، وهي الباب الأول واعتماد إضافي في الباب الثاني

والسادس . وخلصت اللجنة إلى أهمية الإسراع باعتمادها لما لها من اتصال مباشر باحتياجات شرائح كبيرة من المواطنين ، وتأكيداً على أن مجلس الشورى يقدر ما تقوم به الدولة من تلمس لهذه الاحتياجات والتعجيل بإنفاذها ، فتلتزم اللجنة بإقرار هذه الاعتمادات ، وشكراً .

الرئيس : _____

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس : _____

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس : _____

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواد مادة
مادة . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد حسن باقر :

الديباجة . توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة بالتعديل الوارد في التقرير .

الرئيس : _____

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس : _____

هل يوافق المجلس على الديباجة بتعديل اللجنة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن تقر الديباجة بتعديل اللجنة . و تنتقل إلى المادة الأولى ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو محمد حسن باقر:

المادة الأولى . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة كما جاءت من الحكومة .

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن تقر هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد حسن باقر:

المادة الثانية . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة كما جاءت من الحكومة .

٢٥

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(أغلبية موافقة)

٥

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . وانتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد حسن باقر :

المادة الثالثة . توصي اللجنة بالموافقة على هذه المادة بالتعديل الوارد في

التقرير .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

١٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة بتعديل اللجنة ؟

٢٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة بتعديل اللجنة . ولتوضيح فقد تمت إحالة هذا المشروع

بشكل مستعجل ولم يكن موقعا من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء ، وقد قمنا بتوزيع

ملحق بعد توقيع سموه على المشروع وهو الآن أمامكم . وهذا فقط للاستدراك حتى

يكون ثابتا بأن مشروع القانون الذي وزع عليكم موقع من قبل سمو رئيس الوزراء

حسبما يقتضيه القانون . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ،

فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي

ساعة ؟

٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة . ومنتقل

الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال الخاص بمواصلة مناقشة تقرير اللجنة المؤقتة

لدراسة ظاهرة الغلاء المعيشي ...

(١٠)

العضو فؤاد الحاجي (مستأذناً) :

اسمح لي سيدي الرئيس بكلمة .

١٥

الرئيس :

تفضل .

العضو فؤاد الحاجي :

شكراً سيدي الرئيس ، قبل أن نبدأ بمناقشة هذا الموضوع أقترح على مجلسكم

الموقر إضافة بند تحت بند ما يستجد من أعمال وهو إرسال برقية تعزية باسم مجلس

الشورى إلى أمير دولة الكويت لوفاة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ،

وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، لقد قمنا بإرسال برقية تعزية إلى سمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو

رئيس الوزراء بدولة الكويت ، وأيضاً تشرفنا بمرافقة صاحب السمو رئيس الوزراء

٢٥

بتقديم التعازي باسم المجلس .

العضو فؤاد الحاجي :

جزاك الله خيراً وأطال في عمرك ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو أحمد بهزاد :

- شكراً معالي الرئيس ، في الواقع تم تثبيت تقرير اللجنة في الجلسة السابقة ، ولكن - معالي الرئيس - لو سمح لي مجلسكم الموقر أن أستعرض المراحل التي تبتتها اللجنة أثناء مناقشتها لهذه المشكلة والتطورات الاقتصادية التي تمر بالمنطقة والمملكة .
- اللجنة أتت ببعض التصورات للأمور الاقتصادية وهي موجودة من صفحة ٥ إلى صفحة ١٠ من التقرير ، وأيضاً تطرقت إلى العوامل الخارجية والداخلية لهذه المشكلة وباستعراض تلك العوامل : أولاً : العوامل الخارجية وموجودة في صفحة ١٠ وتمثلت في الآتي : ١- انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى . ٢- ارتفاع الأسعار العالمية . ٣- ارتفاع الطاقة والمواد الخام . ٤- ارتفاع أسعار السلع المعدنية . ٥- وضع قيود على الصادرات الزراعية لبعض الدول . أما بالنسبة للمرحلة الثانية وهي العوامل الداخلية فتمثلت في الآتي : ١- ارتفاع الطلب المحلي . ٢- ارتفاع الإنفاق الحكومي . ٣- ارتفاع حجم السيولة في البحرين . ٤- الاستثمار الهائل في القطاع العقاري . ٥- زيادة حجم العمالة الأجنبية . ٦- ارتفاع معدلات الإقراض لدى البنوك بعد الإجراءات التي اتخذتها المملكة لاحتواء مشكلة التضخم - موجودة في صفحة ١٩ - وهناك أيضاً عشرة إجراءات موجودة في صفحتي ١٩ و ٢٠ :
- ١- السياسة المالية لضبط الإنفاق . ٢- السياسات النقدية . ٣- مراقبة وتشديد الأسعار . ٤- وقف ارتفاع العقارات والإيجارات . ٥- رفع قيمة الدينار أمام اليورو . الخلاصة والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة ، بالنسبة للخلاصة فهي موجودة في صفحة ٢٤ ، والتوصيات تتمثل على المدى القصير والمتوسط ، فالتوصيات الإجراءات التي على المدى القصير تمثلت في الآتي : ١- تفعيل دور مصرف البحرين المركزي في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق . ٢- تفعيل السياسة المالية كأداة اقتصادية هامة لاحتواء مشكلة التضخم . ٣- إعادة النظر في سياسات الدعم للسلع الأساسية والمصروفات . ٤- تشجيع المنافسة في جميع

- القطاعات وتفعيل الآليات . ٥- العمل بمبدأ الشفافية في الإحصائيات المتعلقة
بالأسعار . ٦- زيادة العرض للسلع الاستهلاكية . ٧- إعادة النظر في سياسة الدعم
الحكومي . ٨- التوعية والتثقيف الاستهلاكي للأسرة . ٩- إجراء تحليل شامل لقطاع
العقارات لغرض دراسة إمكانية تحويل الاستثمارات في هذا القطاع لقطاعات إنتاجية .
٥ أما على المستوى المتوسط والبعيد فقد تمثلت التوصيات في الآتي : أولاً : إعداد
استراتيجية وطنية للتعامل مع ظاهرة ارتفاع الأسعار العالمية . ثانياً : إصلاح اقتصادي
شامل . ثالثاً : البحث في إمكانية تبني استراتيجية زراعية مستقبلية للمملكة . رابعاً :
تشجيع المنافسة في جميع القطاعات وتفعيل آليات السوق . خامساً : استهداف معدل
التضخم . سادساً : التنسيق مع الدول الخليجية في السياسات النقدية والمالية والإنتاجية
والشراء المشترك . سيدي الرئيس ، التقرير موجود أمام الإخوة الأعضاء وأرجو أن
١٠ ينال موافقة مجلسكم الموقر ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

١٥

العضو فيصل فولاذ :

- شكراً سيدي الرئيس ، بداية أقدم شكري إلى اللجنة المؤقتة لدراسة ظاهرة
الغلاء المعيشي على تقريرها . سيدي الرئيس ، في البند ١٠ من المادة ١٠ من
الدستور : " الاقتصاد الوطني أساس العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون
العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقاً لخطة
٢٠ مرسومة - وهذا هو الموضوع المهم - وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود
القانون " . قبل أن أدخل في الموضوع وحتى لا يكون هناك أي فهم خاطئ لمداخلتي
رددت أن أسجل احترامي وتقديري لكل تجار البحرين ، هؤلاء الذين ضربوا الصخر
من أجل عزة وكرامة الوطن ، وتساؤلي إلى الإخوة في اللجنة وجميعهم من هذا الوطن
وجميعهم رايتهم بيضاء وأستغرب أنهم جعلوا هذا التقرير كقصيص عثمان أو شناعة
٢٥ وتركوا سبياً مهماً وأنا لا أعم الجميع ، أقول إن هناك جشعاً وهذا الجشع فطرة طبيعية

- في الإنسان ، فهي موجودة في العائلة ، في الفقير ، في المتوسط والكبير . وهذا الموضوع ليس موجوداً فقط في البحرين وإنما في جميع دول العالم ، هناك استغلال لمعاناة الناس . إذا تساءلنا عن كيفية معالجة الغلاء المعيشي فالحكومة برئاسة سيدي رئيس الوزراء وبتوجيه من سيدي جلالة الملك حددت معونة للغلاء وأشكر هذا المجلس على أنه مرر الميزانية المعدة للغلاء . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ، بعد ما تم صرف الـ ٥٠ ديناراً للمواطنين للشهور الثلاثة السابقة وهذا يعني أن كل أسرة استلمت ١٥٠ ديناراً ، نجد أن الأسعار ارتفعت ، وهذا حديث الشارع . أحترم الإخوة إذا قالوا إن هناك عوامل خارجية كالنمو العالمي للأسعار ، تراجع سعر صرف الدولار وغير ذلك ، لكن خلال يوم وليلة وبعد استلام الـ ١٥٠ ديناراً نجد أن هناك برادات ودكاكين ومواقع قد قامت بزيادة الأسعار ، وأنا أستغرب ذلك فليس بإمكان
- ١٠ الستلايت والأسهم أن ينموً ويطفرا بهذه القوة ، فهذا يعني أن هناك خللاً . إنني ومن قلب صادق أنقل للإخوة في اللجنة أنه بهذه الأسعار والوضع الاقتصادي خلال الخمس أو العشر سنوات القادمة سوف تكون هناك كارثة في هذا البلد ، لن تكون النتائج سياسية ولا دستورية ولا غيرها بل ستكون اقتصادية ، وإنني أطلب أن نجعل طبق الرز للجميع ولا نترك فئة فقيرة تعاني من انتهاء راتبها الشهري في منتصف
- ١٥ الشهر ، هناك صحيفة تسمى Gulf weekly تصدر كل أربعاء باللغة الإنجليزية وتحدد ٢٠ سلعة في حوالي ٦ برادات كبيرة في البحرين فتتفاجأ بأن السلع المتشابهة في المواد والـ quality في الرادة أ والبرادة ب والبرادة ج والبرادة د تختلف أسعارها فنجد ١٩ ديناراً في الأولى و ٢٠ ديناراً في الثانية و ٢٣ ديناراً في الثالثة و ٢٥ ديناراً في
- ٢٠ الرابعة بالرغم من أنها متشابهة في المواد والـ quality ، إذا كانت الحكومة تحل هذه الأزمة فكيف لا يناشد هذا التقرير على الأقل - إنني لا أطلب منهم الإذانة - التجار الأعضاء بأن يكون لديهم الشعور والعزة والخوف على هذا الوطن . الناس في الشارع غداً وبعد هذا التقرير يتوقعون أن يكون هناك حل لهذه الأزمة ، وأنا متأكد أنه بعد غد سوف تثير الصحافة الموضوع وستقول إننا نتكلم ونعد تقارير بهذه الضخامة وبهذه
- ٢٥ التكلفة ، فإذا لم يتغير سعر حليب الرينيو فهذا يعني أن أكثر بهذا الموضوع وهذا التقرير وهذه الآلية وعليه سوف تحدث أشياء خارج القانون . وإنني أستغرب من

العضو صادق الشهابي :

- شكرًا معالي الرئيس ، في البداية أود أن أسجل الشكر والتقدير إلى سعادة رئيس وأعضاء اللجنة المؤقتة التي قامت بدراسة ظاهرة الغلاء المعيشي وقدمت لنا هذا التقرير الشامل والمفصل . في الواقع - معالي الرئيس - أنني اطلعت على هذا التقرير وأرى أنه ينبغي ألا يتوقف مجلسكم الموقر كثيرًا أمامه بل يجب إحالته إلى العديد من الجهات المختصة في السلطة التنفيذية كمجلس الوزراء الموقر ومجلس التنمية الاقتصادية الموقر وكذلك مركز البحرين للدراسات والبحوث ، كما أدعو إلى إرساله إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة وتكليف جهة مختصة كمركز البحرين للدراسات والبحوث بإقامة ندوة تشرح فيها نتائج هذا التقرير وإعداد مسح شامل - إن أمكن - عن ظاهرة الغلاء المعيشي التي هي في الواقع مشكلة أو ظاهرة عالمية وتوقع أن تستمر معنا لفترة طويلة مما يوجب تسليط الضوء بشكل مستمر على واقع الحال الذي نعيشه ويعيشه العالم من حولنا ووضع الحلول المناسبة التي يمكن أن تساعد على التخفيف من هذه الظاهرة وخصوصًا بالنسبة للأسر الفقيرة ، كما أدعو - معالي الرئيس - إلى النظر في رؤى بعض أعضاء اللجنة الكرام حول موضوع السلة الغذائية الذي تأخذ به العديد من الدول في حالة الغلاء وزيادة الأسعار بالنسبة للأسر الفقيرة . وأخيرًا ، أرجو - معالي الرئيس - ألا يكون فض دور الانعقاد الثاني سببًا في إهمال الجهد الذي بذلته اللجنة بل يجب أن يكون هناك متمسح من الوقت في متابعة نتائجه للاستفادة منها وعرضها على المجلس في دورته القادمة إن شاء الله ، وشكرًا .

٢٠ الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

العضو فؤاد الحاجي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، بصفتي أحد أعضاء اللجنة المؤقتة والتي شكلت فيني أعتقد أن تقريرنا واضح والتوصيات جاءت بعد اجتماعات مستفيضة مع مختلف الجهات وبعد أخذ آراء متباينة جاءت لنا من محللين واختصاصيين عالميين بأننا مازلنا

- في الطور الأول من بداية موجة الغلاء ، وأن التقارير تكون متشائمة والتي وضحت بأنه في نهاية ٢٠٠٨م سوف يتبين لنا حجم المشكلة وأنها تتسارع لسنوات قادمة بالرغم من أن أكثر المحللين الأجانب أوضحوا في تقاريرهم وفي اجتماعاتهم معنا أن مملكة البحرين هي الأقل معاناة من موجة الغلاء حتى على مستوى دول مجلس التعاون وهذا كله بفضل الدعم الذي يوليه سيدي جلالة الملك وصاحب السمو رئيس الوزراء ^٥ الموقر وهو دعم لسلع أساسية مثل اللحوم أو الخبز ومشتقاته وما شابه ذلك وهذه الظاهرة لم تلاحظ إلى الآن في البحرين إنما بالنسبة للدول الأخرى - حتى الدول التي اقتصادها متدنٍ - أصبحت السلع الأساسية تسبب مشكلة وليس ذلك بسبب انخفاض سعر الصرف بالنسبة للدولار وإنما بسبب أن دول المنشأ للسلع الأساسية هي التي رفعت الأسعار وذلك بسبب المشاكل التي تواجهها لإنتاج هذه السلع أو زراعتها ^{١٠} والناجمة عن الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة والذي انعكس على هذه السلع ومنها الأرز الذي تستورده البحرين وباقي دول العالم . إن بعض الدول المصدرة للأرز بدأت تضع قوانين على تصدير نوعيات الأرز وهذه مشكلة يعاني منها العالم ككل وليس مملكة البحرين أو دول مجلس التعاون فقط . في توصيات اللجنة قد يكون الاستيراد الجماعي لدول مجلس التعاون مخففاً لهذه الأزمة وهناك سلع أساسية غير ^{١٥} غذائية بدأت تؤثر على المجتمع مثل مواد البناء والتي بدأت تسبب مشكلة للطبقة المتوسطة وغير المتوسطة ، كذلك بالنسبة للارتفاع الجنوني للأدوية وفروعها وذلك كله مذكور في تقرير اللجنة . سيدي الرئيس ، بالنسبة لتوصيات اللجنة المؤقتة لدراسة ظاهرة الغلاء المعيشي فقد تكون - كمشرعين - لا ننفذ فهذه من مسؤولية السلطة التنفيذية وهي التي تعدل عليها ، وأنا مع رأي الإخوان بأن هذه توصيات وليست مقررات حتى يؤخذ رأي الكل ، ونحن حاولنا بمجهودنا على مدى أكثر من شهرين أن نصل إلى هذه التوصيات ، وكل الآراء موثقة في محاضر الاجتماعات ، ونحن طالبنا بأن ترسل هذه التوصيات إلى أصحاب القرار لاتخاذ القرار اللازم بشأنها ، وفي الختام أعيد وأكرر أننا في مملكة البحرين أقل معاناة للسلعة الأساسية وكل هذا بفضل الدعم والرعاية من سيدي جلالة الملك والحكومة الموقرة ، وشكراً . ^{٢٥}

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن الغتم .

العضو عبدالرحمن الغتم :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، أشكر الإخوة أعضاء اللجنة على هذا التقرير المميز الذي قاموا بإعداده ، وعلى الجهد المبذول الكبير الذي قاموا به في إعداد هذا التقرير . أرجو من مجلسكم الموقر مناقشة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لتفعيل عملية الشراء الموحد للسلع الأساسية حتى يتمكن مواطنو المجلس من الاستفادة من الفرق في الأسعار ، كما أدعو مجلسكم إلى مخاطبة هذه الأمانة المباركة لتشجيع المستثمرين على التركيز على الصناعة الغذائية والمواد الاستهلاكية التي يستهلكها شعوب هذه الدول (١٠) الخليجية ، كما أدعو إلى العمل على إزالة العوائق الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لانسياب البضائع حتى يستفيد شعوب هذه الدول من المنتجات وخاصة الغذائية والاستهلاكية المصنعة في دول المجلس ، وحتى تكون المبالغ التي تقسوم دول المجلس بإنفاقها على الدول الخارجية في دول مجلس التعاون مما يعزز الاقتصاد ويقوي القيمة الشرائية بين دول المجلس ، وهذا يؤدي إلى التكامل الاقتصادي الذي دعا إليه (١٥) قادة دول مجلس التعاون ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت دلال الزايد .

٢٠

العضو دلال الزايد :

- شكراً سيدي الرئيس ، لن أكرر مسألة الغلاء المعيشي لأنها مشكلة عالمية ، وأغلب التقارير التي صدرت بهذا الشأن وتم الاجتهاد فيها على المستوى الوطني في الدول تنتهي لذات النتيجة وهذا هو السبب الرئيسي لهذه المشكلة . لن أتكلم عن هذا الجانب الدولي بالنسبة لموضوع الغلاء بل سأبدأ من الجانب الوطني وبصورة مبسطة . (٢٥) حسب التقرير الذي عملنا به في اللجنة لدراسة ظاهرة الغلاء كان وفق مرئيات وعدد من الجهات المختصة والحكومية وغيرها من المؤسسات المجتمع المدني ، وفي هذا الجانب

- أود أن أبين أننا نسعى لرفع هذه التوصيات للحكومة وإذا استجذت أمور أخرى - مثلما تفضل به الأخ الدكتور حمد السليطي - فمن الممكن العمل بصورة أكثر كثافة ودقة ، وهذا لا يمنع من أننا - حتى في دور الانعقاد القادم إن شاء الله - نعمل ونحصر أهم الجوانب ولكن بشكل تفصيلي أكثر . الجانب الذي أود أن أتكلم عنه هو ضرورة الاهتمام بالجانب التشريعي ، فمثلاً مجلس الشورى تقدم باقتراحين لمعالجة الأمور المرتبطة بأسباب الغلاء المعيشي و تمت الموافقة عليهما ، وهذان الاقتراحان مهمان جداً ، وتعتبر تشريعات حديثة ، والمقترح الأول كان متعلقاً بحماية المستهلك والمقترح الثاني متعلق بالغش التجاري ، ونحن فعلاً نرى أن نبدأ بالمنظومة التشريعية ولا بد أن تكمل المنظومة التشريعية فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالمستهلك والمتعاملين أيضاً مع أمور التجارة والأمور الحياتية في الدولة في هذا الجانب من تقديم الخدمات خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات الضرورية ، فهذا الدفع في مسألة سن التشريعات جانب مهم جداً أيضاً ، وتعتبر هذه مسئولية وسائل الإعلام في هذا الجانب ، وهذه التوصيات دائماً تخاطب الناس على مستوى من التحليل والفكر والمعرفة ، ونحن نأمل أيضاً من خلال وزارة الإعلام ومن خلال باقي الوسائل الإعلامية المعنية في هذا الجانب أن تتم دراسة هذه التوصيات واستخلاص منها ما هو موجه إلى فئات المجتمع ؟ من المهم أن نبدأ بفئات المجتمع ، هناك أناس لا يعلمون أسباب هذه الظاهرة ويربطونها بربط آخر وهو مسألة المطالبة دائماً بزيادة المستوى المالي لأنهما ستحل المشكلة بالنسبة إليهم ، صحيح هناك ارتباط بينهما لكن الرأي الاقتصادي يقول إن أسعار السلع تزداد عندما تتم المطالبة بزيادة الأجور كما وضع الأخ فيصل فولاذ في هذا الجانب ، فلا بد أن نوصل للمجتمع كيف يستفيد من مسألة الاقتصاد اليومي بالنسبة له كمستهلك ؟ لا بد أن يكون الخطاب الموجه للمستهلك يتناسب مع حجم تفهمه لهذه المشكلة ، ولا بد أن ندعم التخصصات المتعلقة بالصناعات والتقنيات ، أي الجانب التقني في التخصصات الموجودة في البحرين فيجب أن ندعمه ونقويه ، والاهتمام بجانب التأهيل المهني ، والحكومة لا بد أن تضع ميزانية لهذا الجانب حتى يتم إدماجهم بعد التأهيل العالي في سوق العمل ، وتكون لدينا خيارات بحرينية تعمل في هذا المجال وهذا له تأثير على مسألة المستوى المالي . أود أن أتكلم عن دعم الأسر المنتجة ، دعم الأسر المنتجة

ضروري جدًا بدليل أن عددًا من الدول التي تبنت هذا الجانب تفادت نقطتين : النقطة الأولى : تم تخفيض التزام الدولة بدفع الأموال لهذه الفئة وحولتها إلى أسر منتجة ، ومن الممكن أن يكون دخل هذه الأسر المنتجة أكثر مما كانت الحكومة تدعهما به ، والحمد لله نحن بدأنا بتسليط الضوء على الأسر المنتجة ، وأتمنى أن تكون هناك قوانين تنظم وسائل عمل هذه الأسر في هذا الجانب . النقطة الأخيرة وهي الاهتمام بجانب القطاع الزراعي وإن كانت - حسب الرأي المتصدر في مجال الزراعة - هناك أسباب وهي أنه لا يمكن أن يخلق هذا الجانب ، لكن على الأقل لنرى ما هو الحد الأقصى الذي من الممكن أن نستفيد منه في مجال الزراعة ومن الخبرات الوطنية الموجودة لدينا حتى نميثل هذه الجوانب التي تكاد تكون مهمشة في المجالات التي تسعى الدولة لتعزيزها ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ عبدالرحمن السلام .

العضو عبدالرحمن عبدالسلام :

شكرًا سيدي الرئيس ، عندما رشحتهم للجنة لم أكن أتصور أن عمل اللجنة ممتع بهذه الصورة واستفدت من ذلك كثيرًا ، وددت الآن أن أشكركم وأشكر المجلس على ثقته فيّ بأن أكون عضوًا في اللجنة ، وأشكر جميع الإخوة في اللجنة الذين تفاعلوا مع هذا الموضوع تفاعلاً لا يمكن أن يعطوا فيه أكثر مما أعطوا ، وكانت الاجتماعات متوالية وأعتقد أنني عجزت عن حضور اجتماعين أو ثلاثة ولكنني وجدت أن الإحسوة في اللجنة بذلوا ما بوسعهم ، واستعانوا بالجهات - وتعلم سيدي الرئيس حتى أنتم دعوتهم والإحسوة في هذا المجلس وقدمتم مرئياتكم - ودعوا عددًا من الجهات ذات الاختصاص وقدمت رأيها ومشورتها في الموضوع ، عدد منها حضرت وناقشت الموضوع مناقشة مستفيضة ، وأدرجت هذه الآراء والمشورات في الدراسة . الدراسة من وجهة نظري تصدر من جهة تشريعية وأعتقد أنها لن تستطيع أن تعطي أكثر مما أعطت ولا اللجنة - إذا أعيد هذا الموضوع إلى اللجنة - تستطيع أن تعطي فيه أكثر مما

- أعطيت ، كل النقاط التي ذكرها الإخوة واستفسر عنها الإخوة مثل الأخ فيصل فولاذ والأخت دلال الزايد وغيرهم ؛ موجودة في الدراسة ، لو تمعنا الخلاصة والتوصيات لوجدنا كل هذه النقاط موجودة في الإجراءات والسياسات المطلوب اتخاذها علمي المدى القصير ؛ لأن هناك أموراً يجب أن تتخذها الدولة بشكل عاجل وسريع ، ولو لاحظنا هذه التوصيات في الصفحة ٢٥ من الدراسة والتوصيات في جدول أعمال
- ٥ الجلسة الماضية لوجدناها تقول : " أولاً : تفعيل دور مصرف البحرين المركزي في ممارسة السياسة النقدية ... " وهناك عدة نقاط ذكرت تحتها ، النقطة الثالثة وهي المهمة تقول " إعادة النظر في سياسات الدعم للسلع الأساسية والمحروقات : ١- إعداد دراسة شاملة حول سياسة الدعم في البحرين لغرض الدعم لمستحقيه من المواطنين ذوي الدخل المحدود ، وإمكانية عمل الدول بنظام البطاقة التنموية ... " وهذا كان اقتراح
- ١٠ الأخت سميرة رجب وقدمت دراسة حولها وهي مرفقة بالتقرير ، " ٢- تحديد السلع والخدمات الضرورية في المجتمع البحريني ، وذلك لغرض توجيه الدعم الحكومي للسلع الأساسية . ٣- تقديم الدعم للمزارعين لزيادة منتجاتهم الزراعية من الخضروات مما يكفي الاستهلاك المحلي . رابعاً : تشجيع المنافسة في جميع القاعات وتفعيل آليات السوق منها : ١- العمل على سن التشريعات اللازمة لمنع أي شكل من أشكال
- ١٥ الاحتكار . ٢- العمل على سن التشريعات اللازمة لتشجيع المنافسة وتفعيل آليات السوق التي تحمي المستهلك وتنشط الاقتصاد . ٣- الاستمرار بوتيرة أسرع في تنفيذ برامج الخصخصة ... ٤- وضع آلية محكمة للتأكد من عدم قيام تجار التجزئة برفع أسعار السلع وتعزيز الرقابة على أسعار السلع الأساسية " وهذا كان اقتراح الأخ فيصل فولاذ ، وأيضاً من التوصيات الهامة : " سادساً : زيادة العرض للسلع الأساسية :
- ٢٠ ١- العمل على زيادة توفير السلع الغذائية الضرورية بصفة عاجلة . ٢- زيادة الاستيراد من الدول الذي لا تشهد ارتفاعاً ... ٣- تشجيع التجار والشركات على تنويع مصادر الواردات ... ٤- توفير المشروعات التي تقدم سلماً بتكلفة أقل ... ٥- تفعيل دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ... " تمت دراسته مع الإخوة في وزارة
- ٢٥ التنمية الاجتماعية " ٦- دعم الصناعات المحلية والإنتاج المحلي . ٧- دراسة بناء مخزون استراتيجي للموارد الغذائية ... ٨- تشجيع منشآت القطاعين الحكومي والخاص ...

- ١٠
- ٩- العمل على إنشاء شركات محلية كبيرة الحجم من قبل القطاع الخاص للاستثمار في مجال الثروة الحيوانية والزراعية . ١٠- تشجيع التجار المردين للمواشي ... سابقاً : إعادة النظر في سياسة الدعم المالي : ١- رفع قيمة المساعدات الاجتماعية ...
- ٢- العمل على تحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة والإسراع في تنفيذ برنامج (إنماء) " . وهذا أيضاً نوقش مع وزارة التنمية الاجتماعية . وهناك توصيات هامة جداً
- على المدى القصير والمقصود به العاجل ، رأينا - لو دقق الإخوة في التوصيات - أن نعجل بإرساله إلى الحكومة لأن هناك جهات مختصة - الوزارات المعنية - هي المعنية بتفصيل هذه النقاط وهذه التوصيات وليس المجلس ؛ لأننا لسنا ذوي اختصاص فني في كل نقطة من هذه النقاط ، وأعتقد أن ما قدمته السلطة التشريعية في هذه الدراسة كافٍ ، وشكراً .

الرئيس : حسن :

شكراً ، تفضل الأخ محمد حسن باقر .

١٥ العضو محمد حسن باقر :

- شكراً سيدي الرئيس ، لقد قام الأعضاء المعينون في اللجنة بجهود كبيرة يشكرون عليها ، وقد تلقت اللجنة مرثيات الإخوة داخل اللجنة وخارجها ، وقد حددت مرثيات معاليكم في بداية تكوين اللجنة كثيراً من النقاط التي تمت دراستها ، وللعلم - تعقيباً على رد الأخ عبدالرحمن الغتم - فإنني كنت بدولة الإمارات العربية في مؤتمر صندوق النقد العربي وحملت معي نسخة من تقرير اللجنة ، وتم اجتماع جانبي لدول مجلس التعاون خصص لهذا الموضوع ، وقد أشاد الجميع بجهود مجلس الشورى في البحرين ومدى تفاعله مع الشأن العام ، وأشادوا بالتقرير وما جاء فيه ، وواعدوا بدراسته والاستفادة منه ، لأن لديهم نفس المعاناة ونفس المشاكل . وأضم صوتي إلى صوت الأخ الدكتور حمد السليطي والأخ صادق الشهابي لإيصال التقرير إلى الجهات المختصة للاستفادة منه ، وشكراً .
- ٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ جمال فخر .

العضو جمال فخر :

- شكرًا سيدي الرئيس ، ما أثار انتباهي في التقرير هو في التوصية الأولى وأتمنى
- على الأخ مقرر اللجنة وعلى الإخوة في مصرف البحرين المركزي إعطاءنا بعض المعلومات عن مدى صحة هذه التوصية ، فعلاً هل نحن بحاجة إلى هذه التوصية في هذا التقرير ؟ وهل لا يوجد تفعيل كامل للسياسة النقدية ؟ تقول التوصية الأولى " تفعيل دور مصرف البحرين المركزي في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق " وهذا معناه أن مصرف البحرين المركزي حالياً لا يقوم بتفعيل هذه السياسة أو الصلاحيات الممنوحة له ، وبالتالي أتمنى على الإخوة في اللجنة أن يوضحوا لنا الأساس الذي بنوا عليه هذه التوصية ، وأتمنى أن أسمع الرد من الإخوة في مصرف البحرين المركزي على هذه الملاحظات ومدى اتفاهم مع ما جاء في التوصية ، هذا أولاً . ثانياً : فيما يتعلق بالزراعة فهناك آمنيات كثيرة ومعالجكم كنتم وزيراً للزراعة وتعرف مدى صعوبة تحقيق مثل هذه التوصيات ، في البحرين ليس لدينا أراضي زراعية وليس لدينا مياه صالحة للري ، وبالتالي من السهل أن نكتب توصيات ونحن نعلم جميعاً استحالة تطبيق مثل هذه التوصية ، ولا يمكن في البحرين في دولة شحت فيها المياه وشحت فيها الأراضي أن نتبنى توصية مثل هذه التوصية في هذا المجلس ونطالب الحكومة أو الجهات المعنية بالاهتمام بالجانب الزراعي ، ونحن نعلم مدى تكلفة ذلك ، وأتمنى على الإخوة في اللجنة أن يبينوا لنا الأساس الذي بنوا عليه هذه التوصية ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ راشد السبت .

٢٥

العضو راشد السبت :

شكرًا سيدي الرئيس ، أشكر الأخ فيصل فولاذ على مداخلته ولو أنه وجه الناس للجنة بشكل غير مباشر بحسن نية ، ولكن لا أعتقد أن مهمة اللجنة هي تقديم نصائح

وإرشادات للتجار بسبب زيادة أسعار السلع لديهم ، مهمتنا في اللجنة متمثلة في نقطتين : دراسة ظاهرة الغلاء المعيشي ووضع الحلول لهذه الظاهرة ، أما أن نتحول إلى جهة إعلامية تقدم النصائح والإرشادات وتقول للتجار الجشعين لا تريدوا أسعار سلعتكم | فلا أعتقد أن هذه مهمتنا ، وإذا كانت هذه مهمتنا فقولوا لنا قصرنا فيها ، أما غير هذا الكلام فرجاء التحري . في الصفحة ١٠٦١ من جدول أعمال الجلسة الماضية - إذا كان الأخ فيصل فولاذ يستطيع أن ينظر إلى التوصية - تقول التوصية الثامنة : " التوعية والتثقيف الاستهلاكي للأسر البحرينية " هذه إحدى التوصيات ، أما أن نوصي وننصح التجار ونرشدتهم إلى عدم زيادة الأسعار ؛ فأعتقد أن ذلك عملية صعبة وخارج مهمتنا ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ خالد آل خليفة .

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

شكراً سيدي الرئيس ، هذا التقرير من أفضل التقارير التي ناقشها هذا المجلس ، وعليه نتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس اللجنة وأعضائها على الجهد والتميز في عملهم هذا . قبل عامين ارتفعت أسعار النفط وبناء على ذلك كان من المتوقع ومن المنطق أن تكون هناك تبعات لارتفاع أسعار النفط والتي تجاوزت آنذاك ١٠٠ دولار للبرميل ، وكان من المفترض أن نبدأ بدراسة تبعات هذا الارتفاع قبل عامين على الأقل ؛ لأنه من المعروف أن تكون هناك تبعات ولكن لم يكن متوقفاً أن يوازي ذلك الارتفاع الهبوط في أسعار صرف الدولار ، ولذلك أعتقد أن مثل هذه الأمور يجب أن تكون لدى الجهة التنفيذية خاصة الحكومة الموقرة بحيث تكون لها نظرة استراتيجية في التغيرات والتحويلات الاقتصادية في العالم . أعتقد أن هذا التقرير ممتاز ولا يوجد عليه أي غبار ونشكر اللجنة لأنها لم تتجاوز صلاحيتها واقترحت اقتراحات عملية تنفيذية وشعرت بأن هذه الاقتراحات التنفيذية يجب أن تأتي من جهات متخصصة . ومن هذا المجلس أعتقد أنه يجب أن ندعو الجهة التنفيذية - ولسنا نحن كمشرعين - إلى دراسة زيادة دخل الفرد البحريني وخاصة الرواتب ، وأعتقد أن ما تمت دراسته في مجلس

النواب قبل عدة جلسات برفع الرواتب حوالي ٣٠% ليس صحيحًا ولكن يجب أن تكون هناك دراسة فعلية من الجهات التنفيذية المتخصصة والاستعجال بها لرفع الرواتب ودخل الفرد البحريني لأنه سوف يحل الجزء الأهم والأسرع من هذه المشكلة ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- ١٠ شكرًا سيدي الرئيس ، الشكر موصول للجنة على الجهد الجبار في إعداد هذا التقرير ، ولكن كيف سيصرف المواطن هذا التقرير ؟ فكما تفضل الأخ الدكتور الشيخ محالد آل خليفة فإن المواطن يريد شيئًا آنيًا سريعًا لحل مشكلة الغلاء لأن دخل الفرد منخفض جدًا مقارنة بارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع سعر بعض السلع الغذائية إلى أكثر من ١٠٠% ، فزيادة دخل الفرد والرواتب هي المطلوب الأساسي لكل مواطن لأن هناك زيادة في دخل الدولة من النفط بارتفاعه إلى أكثر من ١٢٥ دولارًا للرميل لذلك يتوقع المواطن أن يحصل على زيادة في راتبه . صحيح أن الحكومة رفعت الرواتب في مدة قصيرة سابقة لكن الأسعار طفرت طفرة كبيرة لذلك يجب أن تكون هناك مواكبة لهذا الارتفاع من جهة دخل المواطن إلى أكثر من ٢٠% لكي يستطيع مواكبة موجة الغلاء . الشيء الثاني ، المسألة هي مسألة عرض وطلب فإذا قل الطلب زادت الأسعار فعلى الدولة أن تفرق الأسواق بكل أنواع السلع ولا تجعل نقصًا فيها لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أو استقرار الأسعار على مستوى معين ، وهناك سلع غذائية أو كمالية لا يمكن أن ترتفع أسعارها لأنها مرتبطة بأسعار الطاقة وأسعار العمالة فكل هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ؛ لذلك يمكن للدولة عن طريق إغراق السوق بأنواع السلع المختلفة خصوصًا الأساسية تحقيق استقرارها ، أي لا نستطيع أن نتهم التجار بالمشح فالمسألة هي شراء سلعة بتكلفة معينة ، وارتباطًا بارتفاع عملات أخرى مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع السلع بشكل

أوتوماتيكي . أهم شيء هو المطلبان الأساسيان وهما رفع الرواتب وزيادة عرض السلع ، وشكراً .

الرئيس : _____

- ٥ شكراً ، الأخ عبدالرحمن حمشير قلت رفع الرواتب معناه ارتفاع التضخم فكلما ارتفعت الرواتب ارتفعت الأسعار ولذلك دائماً ما تكون زيادة السيولة لدى الناس تسبب تضخمًا ، وعليه جاء قراركم بدلاً من اللجوء إلى الزيادة التي تستغرقها زيادة الأسعار أن نرسم سياسات معينة ونرفع توصيات إلى الحكومة لدراستها بحيث ترى ما هو ممكن لتنفيذه ، وهذا دور يشكر عليه مجلس الشورى واللجنة للجهود التي بذلت في إعداد هذا التقرير الجيد ، وأعتقد - كما قال الأخ محمد حسن باقر - أن الدول الأخرى التي تعاني من المشكلة نفسها وليس البحرين فقط ستستفيد من هذا التقرير .
- ١٠ تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب .

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

- ١٥ شكراً معالي الرئيس ، بداية أحب أن أشكر رئيس وأعضاء اللجنة على هذا التقرير فقد قرأته كاملاً ، وأحب أن أؤكد أن الأسلوب الذي اتبع في قضية تحديد المشكلة وأسبابها والاستناد إلى التقارير العالمية بخصوص هذا الموضوع أسلوب علمي صحيح لأن ظاهرة الغلاء عالمية والكثير من الدول تعاني منها حتى الدول الغنية لأسباب كثيرة من الصعب حصرها ، فارتفاع أسعار النفط له مردود سلبي على ارتفاع الأسعار لأنه سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري وغيره ، وكذلك النمو المضطرب في دول كبيرة الحجم كفلستين والهند والذي تجاوز ٧ و ٨% أدى إلى منع هذه الدول من تصدير المواد الغذائية فأصبح هنالك شح حتى في الشيء المتوفر في السوق الدولية . بالنسبة لهذه التوصيات فأنا متأكد أن الحكومة ستستفيد من هذا التقرير والتوصيات وهي توصيات درست دراسة بعناية ، وهنالك بعض الاستفسارات عن بعض ما ذكر في هذه التوصيات مثلاً البند ١ من التوصية الثانية : ضبط الإنفاق الجاري بصورة أقوى من الإنفاق الاستثماري ، فالسؤال للجنة : هل المقصود الإنفاق الحكومي أم الإنفاق بشكل عام ؟ فهذا غير واضح . ذكرت اللجنة تقديم دعم
- ٢٥

للمزارعين ففعلًا هنالك دعم لهم تقدمه الدولة وهناك توجيه بالاستفادة من المياه المعالجة أيضًا . كذلك بالنسبة للبند ١ من التوصية الرابعة : العمل على سن التشريعات اللازمة لمنع أي شكل من أشكال الاحتكار ، فأعتقد أن مجلسكم الموقر قد رفع للحكومة اقتراحًا بقانون في هذا الدور بشأن منع الاحتكار وهو الآن في طور الصياغة ، ومن الممكن أن يذكر هذا في التوصية ؛ لأن التشريع دور أساسي لكم في مجلس الشورى وقد قمتم به بخصوص قضية الاحتكار . هذه هي النقاط التي وجدتها ، وأعتقد أن التقرير جيد ونشكر اللجنة عليه ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو أحمد بهزاد :

شكرًا سيدي الرئيس ، أتقدم بجزيل الشكر للإخوة على مداخلاتهم القيمة ، وأشكر الإخوة الذين أثنوا على التقرير ، والإخوة الذين أبدوا بعض الملاحظات ، وأرجو من الأمانة العامة أن تأخذ بها لدراستها في اجتماع قد يكون استثنائيًا للجنة وإضافتها إلى التقرير بعد المداولات في الاجتماع ، ولكن أحببت - سيدي الرئيس - أن أقول إننا في اللجنة لم نبلغ الكمال وما نحن إلا مجتهدون للخروج بتوصيات قد تساعد على حل هذه المشكلة . نذكر عندما تم تقديم طلب تأسيس اللجنة لمناقشة هذه المشكلة لم يكن الهدف من تأسيسها هو وضع حلول آنية ، وإلا اعتمدنا على رصد مبالغ في التقرير لدعم أي سلع يكون تأثيرها مباشرًا وآنيًا على المواطن . اللجنة في تقريرها رأت أن هناك مشكلة ليست محلية وإنما عالمية وانعكست هذه المشكلة أيضًا على الوضع المحلي في البحرين . اللجنة خرجت بتوصيات كحل على المدى القصير وهناك توصيات كحل على المدى المتوسط والبعيد ، وكنا نطالب الجهات المسؤولة في الدولة بالأخذ أو دراسة هذه التوصيات والاستفادة منها فيما لو كانت هناك رغبة في بعض الحلول تحاشيًا لتكرار هذه المشكلة في المستقبل ؛ لأنها سوف تستمر وقد تستمر لسنوات قادمة ولن تحل بشكل آني هذا العام أو العام القادم ، وإنما المشكلة لها أبعاد اقتصادية عالمية تأثيراتها كبيرة وسوف يكون لها تأثير لو لم نأخذ من الآن بجانب من

الحذر للحد من هذه المشكلة . سيدي الرئيس ، بالنسبة لاستفسار الأخ جمال فخررو عن كيفية تفعيل دور مصرف البحرين المركزي في ممارسة السياسة النقدية باتجاه تفسير السيولة المتداولة في السوق ، فقد جاءت في الصفحة ٢٥ من الدراسة والتوصيات في جدول الأعمال الجلسة الماضية بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها وتم التطرق أيضاً إلى النتائج المرجوة ، ولكن كيف تطبق هذه الإجراءات ؟ فيإمكان ممثل مصرف البحرين المركزي الموجود معنا الأخ الدكتور عبدالرحمن علي سيف الإجابة عن هذا السؤال ، وشكراً .

الرئيس :

١٠

شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاذ :

شكراً سيدي الرئيس ، للأمانة أنا لم أهتم جميع التجار بالمشع وإنما حددتهم في كلامي ، وأنا في هذا المجلس أعرف ماذا أقول فكلامي ليس فيه أي تعميم ، ولا يخرج من هذا المجلس أي اتهام لأي جهة ، وهذه الجهة أحد الأعمدة الأساسية لهذا المجتمع ولا يستطيع أحد أن يزايد على وطنيتها . انظروا إلى العبارات التي قلتها لتتحققوا من ذلك ، هذا جانب . الجانب الثاني : أنا أشدت باللجنة وأشيد بها مكرراً وأشيد بالأخ الدكتور جعفر الذي وضع ملامح كبيرة في هذه الدراسة ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

شكراً سيدي الرئيس ، سعادة الوزير قال إن الحكومة سوف تعمل على منع الاحتكار ، أنا أتصور أن هذه السياسة مطبقة منذ أن قامت وزارة التجارة برفع الاحتكار عن الكثير من النشاطات الاقتصادية ولم يبق سوى عدد محدود كقطاع الدقيق واللحوم ، وإلى حد ما هناك دعم من الحكومة للحوم والدواجن بشكل بسيط جداً لا يتعدى نسبة بسيطة من التكلفة ، وأنا لا أطلب من الحكومة أن ترفع الاحتكار

- عن المطاحن لأن ذلك سيؤدي لارتفاع أسعار الخبز إلى قياسات خيالية ، لذا يجب أن تتولى الدولة - خصوصاً في هذه الفترة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل مضطرد وغير معقول - التحكم في السلع الأساسية التي يحتاج إليها المواطن . بالنسبة لزيادة رواتب المواطنين فالدولة لديها مدخول كبير من النفط وجزء كبير من هذا المدخول تصرفه على البنية التحتية للدولة ، وهذا شيء أساسي لوضع اقتصاد سليم ونام تشكر عليه الدولة ، وفي الوقت نفسه أطالب الحكومة بأن تخصص جزءاً من زيادة الدخل لرفع دخل المواطن كي يواكب الارتفاع المضطرد في الأسعار ، فالكثير من الدول الأفقر قامت بهذه الخطوة ومنها مصر فقد رفعت الرواتب إلى ٣٠% . لدينا زيادة مضطردة في الدخل لارتفاع أسعار النفط وهناك ارتفاع في أسعار السلع ودخل المواطن ثابت ، صحيح عندما تقول إن التضخم سيزيد ولكن إلى حد ما تستطيع الدولة أن تتحكم في التضخم عندما تضع يدها على بعض القطاعات التي من الممكن أن تتحكم فيها ، وشكراً .

الوزير :

- ١٥ شكراً ، الأخ عبدالرحمن جمشير ضرب مثلاً واضحاً وهو أن مصر رفعت الرواتب بنسبة ٣٠% لموظفي القطاع العام فجاءت الحكومة وقالت من أين هذه الـ ٣٠% ؟ أجابت برفع الضرائب والأسعار على بقية الأشياء فارتفعت الأسعار على يحمل المواطنين حتى الذين لم يحصلوا على ٣٠% ، فقالوا للحكومة أنتم رفعتم رواتب البعض ٣٠% ورفعتم الأسعار بنسبة ٣٠% على الكل ؛ لسندك أصبحت هناك مطالبات بإلغاء الـ ٣٠% وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه . ما أريد قوله هو إنسه يجب أن يزيد مستوى المواطن المعيشي وأن ترتفع إنتاجيته بحيث يستطيع مواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار ، إنما الزيادات التي يطالب الكثير بها ستتبخر لأن التضخم سيأكلها . نقطة أخرى التي تكلم عنها سعادة الوزير بخصوص الإنفاق العام فهذه توصية من البنك الدولي بأنه على جميع الدول أن تبدأ بتقليل الإنفاق العام سوى كان في البنى التحتية أو في السيولة المتاحة للأفراد حتى تستطيع السيطرة على التضخم الكبير ؛ لأنه كلما ارتفع الإنفاق تأثر مستوى التضخم ، فهذه إحدى التوصيات التي

- ١٠ جاءت من مؤسسة دولية ترأب الاقتصاد العالمي . تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد القاضل وزير شئون مجلسي الشورى والنواب .

وزير شئون مجلسي الشورى والنواب :

- ٥ شكراً معالي الرئيس ، أحببت أن أوضح للأخ عبدالرحمن حمشير أنني كنت أتكلم عن البند ١ من التوصية الرابعة التي تقول : العمل على سن التشريعات اللازمة لمنع أي شكل من أشكال الاحتكار . أحببت أن أذكر أن مجلسكم الموقر رفع إلى الحكومة اقتراح بقانون بشأن منع الاحتكار وهو الآن في طور الصياغة من قبل الحكومة ولم أقصد شيئاً آخر ، وبمجلسكم يشكر على هذا الاقتراح بقانون ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، كذلك هذه نقطة أخرى بخصوص قضية الاحتكار التي تكلم عنها الأخ عبدالرحمن حمشير فالقانون الذي يكافح الاحتكار في كثير من الدول يمنع الممارسات الخاطئة في احتكار سلعة معينة ، وبمجموعة معينة تقوم بالاتفاق لتحديد السعر دون أن يزل هذا السعر وتمنع المنافسة بينها بحيث يحصل المواطن على السعر الأفضل نتيجة للمنافسة ، وهذا أمر موجود ويمنع ، وما يقصد به هو الاحتكار . وعلى سبيل المثال : كانت شركة بتلكو موجودة ووجدت شركة ثانية والآن يتم التفكير في إنشاء شركة ثالثة بحيث تكون هناك منافسة ، وهناك قطاعات متهمسة الآن بأنما متفقة على الاحتكار . وطبعاً في الدول الأخرى لا يسمح بمثل هذه الممارسات ، فموضوع الاحتكار موضوع كبير وأعتقد أن هذا القانون قانون جيد وسيجعل المنافسة بين المؤسسات وهذا سيكون في مصلحة المواطن . تفضل الأخ الدكتور عبدالرحمن علي سيف المدير التنفيذي للعمليات المصرفية بمصرف البحرين المركزي .

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية بمصرف البحرين المركزي :

- ٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً نود أن نقدم شكرنا وتقديرنا إلى اللجنة على الجهود التي بذلتها ، والحقيقة نحن قدمنا تقريراً مسهياً تفصيلياً إلى اللجنة ونحن مسعداء لأن تقريرنا شكل خلفية أساسية لتقرير اللجنة ، حيث رأينا أنه تم الاستشهاد بكثير من

- المعلومات . قبل الدخول في الإجراءات التي اتخذها المصرف بشأن السيولة أريد أن أذكر ملاحظة بشأن الظروف التي حكمت عملنا خلال الفترة الممتدة من العام الماضي إلى الآن ، فنحن لم نواجه مشكلة تضخم فقط وواجهنا عوامل أخرى وتحم الأمر النظر إليها والتعامل معها ، فواجهنا مشكلة تضخم وواجهنا أزمة علمية تمثلت في أزمة الرهن العقاري ونتج عنها شح في السيولة وعدم ثقة بين المصارف لأن السوق ما بين المصارف هو سوق أساسي لتوفير السيولة فصارت المصارف لا تقرض بعضها وهناك شح في السيولة وهذا من الممكن أن يكون له أثر كبير على الاقتصاد . كما واجهنا مشكلة مضاربات على العملات ، حيث حدثت تكهنات بالنسبة للعملات الوطنية لدول مجلس التعاون ، وظهرت موجة مضاربات على هذه العملات ، وربما كانت في البحرين بدرجة أقل ولكن لم نكن بمنأى عن هذه الظاهرة . كذلك حدث تطور عالمي حيث أخذت أسعار الفائدة العالمية منحى إلى الانخفاض واليوم نرى أسعار الفائدة العالمية منخفضة بصورة ربما تكون غير مسبوقة ، إذن كان لدينا عوامل رئيسية وهذه العوامل بينها تضارب ، واستخدام السياسة قد يؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى ولكن هناك نتائج غير إيجابية . وقد ارتأينا أن العامل الأهم هو ترسيخ الثقة والاطمئنان والاستقرار في السوق وهذا أمر مهم جداً ، ولجئنا إلى اجتماعات دورية وأحياناً تكون يومية مع المصارف حتى نطمئنها بالسياسة الإجمالية وسياسة المصرف بخصوص سعر الصرف وأسعار الفائدة ، وقد تمت طمأننتها بمقدرة المصرف على موافاة أي احتياج بالنسبة للسيولة . كذلك كان لنا تواصل مستمر مع أشقائنا في السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي بحكم العلاقة والمشاريع المشتركة مع أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي . وقد استحدثنا بعض التسهيلات الوقتية التي من الممكن أن تعزز عامل الثقة والاستقرار في السوق ، وهذا كان أمراً مهماً ، ولو نظرنا إلى الوراة قليلاً لرأينا أننا استطعنا أن نرسخ هذا العامل فلم نتعرض للاختلالات والمضاربات الشديدة التي كانت لها نتائج سلبية على الاقتصاد فهذا الأمر - والحمد لله - اطمأننا إليه ، وعندما اطمأننا إلى هذا العامل اتخذنا إجراءات وسمح لي سيدي الرئيس أن أعطي المجلس تفاصيل في هذا الشأن . بالنسبة للسيولة المحلية فبالفعل نحن نشهد الآن ارتفاعاً غير مسبق في معدلات السيولة وهذا من الممكن أن يشكل عامل عدم استقرار وقد

- يغذي التضخم بدرجة ما . واليوم مطالبات المصارف التجارية من مصرف البحرين المركزي هي الدين الذي نحمله للمصارف وهذا لم يكن مسبقاً في تاريخ المصرف ولو بنسبة ١٠% ، واليوم تطالبنا المصارف التجارية بحوالي بليون دينار وهذا المبلغ نقوم بسحبه من السوق ، وبالتفصيل فإنه حتى يوم أمس كان في حوزة المصرف ٩٣٠ مليون دينار هي ديون للمصارف التجارية ، وهذا المبلغ نسحبه في صورة ودائع قصيرة الأمد وحتى نسحبها يجب أن نتعامل مع أسعار الفائدة ومع تسهيلات أخرى نقدمها إلى المصارف مقابل الإيداعات . بالنسبة للاحتياطي الإلزامي فنحن إلى نهاية أبريل نسحب ٣٢٣ مليون دينار من السيولة في صورة ودائع إلزامية غير مربوطة بعائد من المصارف وهي مجمدة في المصرف ولكنها تعود إلى المصارف . بالنسبة للسندات الحكومية فبرنامج السندات الحكومية مستمر ونصدر سندات نيابة عن حكومة مملكة البحرين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد ، وبلغ مجموع هذه السندات وهو الدين القائم الذي لم ينته أكثر من ٦٠٠ مليون دينار ، ففي عهدتنا للمصارف حوالي بليون دينار وهذا لم يكن مسبقاً حتى بنسبة ١٠% . بالنسبة للإخوة الذين تطرقوا إلى السيولة فيجب أن نعلم جميعاً أن سحب السيولة لا يعني تخفيف السيولة فإذا جففنا السيولة فسندخل في أزمة تجارية ومالية لأن هذه السيولة مطلوبة للاستهلاك والاستثمار ، ونحن لدينا المقدرة ونسحب كميات كبيرة من السيولة بشكل يومي ومتواصل ولكن السيولة أمر مهم للمصارف والأفراد والمؤسسات التجارية ولدينا اعتبار وهو عدم تخفيف السيولة بالصورة التي قد تؤدي إلى حالة عدم استقرار مالي في البحرين . بالنسبة للتوصية الخاصة بالاحتياطي الإلزامي فنحن بعد أن اطمأننا بناحية الثقة في السوق ومقدرتنا على سحب السيولة قمنا في نهاية شهر يناير برفع الاحتياطي الإلزامي على الودائع من ٥% إلى ٧% ، وهذه السياسة يلجأ إليها المصرف لأول مرة وارتأينا أن نسحب كميات أكبر من السيولة وهي مجمدة أي أن المصارف التجارية ليست لديها المقدرة على سحبها بخلاف الودائع التي من الممكن التحكم فيها ، فهذا إجراء إضافي أخذنا به ، ولا يخفى عليكم أن الاحتياطي الإلزامي له مساوئ كذلك فالمصارف التجارية تعتبر الاحتياطي الإلزامي بمثابة ضريبة وتحاول أن تحملها المستهلك وإذا رفعنا الاحتياطي الإلزامي بصورة أكبر فسنواجه مشكلة وهي أن سعر الفائدة على الودائع

- سوف ينخفض أو أن المصارف ستصل إلى مرحلة وهي عدم تشجيع الودائع ونحن في سياستنا نحاول أن نشجع الادخار الذي له فوائد كبيرة على الاقتصاد . سيدي الرئيس ، محصلة القول هي أن السياسة المتوازنة في ظل عدد من المتغيرات مطلوبة ونحن نجحتنا في تثبيت عامل الاستقرار وتغلبنا على المضاربات بشأن العملة واستطعنا أن نسحب كميات كبيرة من السيولة ولذلك نظمنا بمجلسكم الكريم بأننا مستمرون ،^٥ فأولاً لدينا متابعة يومية لمجريات السوق ولدينا علاقات طيبة مع المصارف ومع أشقائنا في دول مجلس التعاون ولدينا المقدرة على التحرك إذا استجد الأمر بشأن سحب السيولة ، فإذا رأينا أن هناك شحاً في السيولة يتم ضخ السيولة وتوفير عملات أجنبية أو توفير الدينار البحريني للسوق ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ أحمد عيسى بوشيت القائم بأعمال وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون الصناعة .

١٥

القائم بأعمال وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون الصناعة :

- شكراً سيدي الرئيس ، أشكر اللجنة على هذا التقرير الجيد والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير ، وفيما يتعلق بالتوصيات بودي أن أوضح أن وزارة الصناعة والتجارة قامت بالعمل على بعض هذه التوصيات ، فإذا نظرنا إلى الشراء الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي فقد سبق لمملكة البحرين أن قامت برفع مقترح إلى مجلس التعاون الخليجي بدراسة ظاهرة الغلاء ودراسة موضوع الشراء الجماعي لدول المجلس^{٢٠} والآن هناك لجنة تدارس هذا الموضوع لتطبيقه . بالنسبة لدراسة ظاهرة الغلاء فهناك الآن دراسة - وهي في نهايتها تقريباً - مع مركز البحرين للدراسات والبحوث في هذا الشأن ، إضافة إلى أن هناك لجنة وطنية برئاسة سعادة وزير الصناعة والتجارة لمراقبة الأسعار وخرجت بتوصيات كثيرة وقامت بأمور كثيرة وهي مذكورة بالتفصيل في تقريرنا الذي تم تسليمه للجنة . والمفتشون وتواجههم في الأسواق هو أمر نكرره دائماً^{٢٥} وندعو إليه . قضية التوعية هي قضية نقوم بها ولدينا برامج مع الإذاعة صباحاً ونقوم بها

في الصحف ونقوم بنشر السلع للمستهلك ولديه حرية الشراء من عدة محلات . أريد أن أذكر بوجود الدعم الحكومي لثلاث سلع رئيسية وهي اللحوم والخبز والبدجاج والدواجن وقد بلغ هذا الدعم في عام ٢٠٠٧م حوالي ١٧ مليون دينار بحريني ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من ٣٠ مليون دينار بحريني في سنة ٢٠٠٨م . وبالنسبة للأمور الأخرى كالمحروقات والتعليم والصحة فهناك تأكيد لهذه القضية . كما تم إصدار مجموعة من القرارات الوزارية وهي متعلقة بالتخفيضات وفتح مجال للتخفيضات ونعتقد أن جميعها قرارات وزارية ستساهم في عملية ضبط الأسعار في السوق ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

شكراً سيدي الرئيس ، بالنسبة للسيولة التي تكلم عنها الأخ الدكتور عبدالرحمن علي سيف المدير التنفيذي للعمليات المصرفية بمصرف البحرين المركزي فمن أين أتت ؟ هي آتية من زيادة أسعار النفط فالشيء الوحيد إذا كانوا يريدون التخفيض فليخفضوا أسعار النفط كما يطالب في أمريكا ولا أعتقد أن دول الخليج أو الدول المنتجة ستوافق على هذا الأمر . الأمر الآخر ، بالنسبة للمؤسسة فهناك فرق كبير بين الودائع والقروض في أسعار الفائدة فتجد أن البنوك الآن تأخذ نسبة ٧ أو ٨% وبعضها تأخذ ٨,٥% ، وإذا وضعت وديعة فلا يتم إعطاؤك إلا نسبة ٢ أو ٢,٥% ، وهذا الفرق الشاسع يدفع الفرد الذي يريد الادخار إلى القول : لماذا أبقى المال لدي ؟ سأستثمره في شراء أراضٍ أو سندات أو أسهم أو أي شيء آخر ، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي . فيجب أن تكون هناك سياسة متوازنة بين الإقراض والودائع ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو أحمد بهزاد :

شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع أريد أذكر أننا في الجلسة السابقة كررنا شكرنا للجهات التي ساهمت بحضورها في إعداد هذا التقرير ، كما أعربنا عن أسفنا لعدم حضور بعض الجهات وعدم إبداء مرئياتها . نحن عندما شكلت اللجنة طلبنا استدعاء ٢٢ جهة وفي النهاية اقتصر الأمر على ١٤ جهة و٧ جهات استجابت لطلب اللجنة وحضرت الاجتماعات وأبدت مرئياتها وقد تضمنها التقرير ، و٧ جهات لم تهتم بالموضوع ولم تعره أي اهتمام . أحببت أن أوضح أن اللجنة تبنت فعلاً مرئيات الجهات التي اجتمعت بها ونشكرها على ذلك ، وشكراً .

الرئيس :

- ١٠ شكراً ، أحببت أن أقول إن الجهات الرسمية من وزارات ومؤسسات غير مقصورة في القيام بما يجب عليها أن نقوم به في ظل هذه الظاهرة غير المسبوقة على مستوى العالم والتي لم تتكرر إلا قبل أكثر من ٦٠ سنة تقريباً ، فبعد الحرب العالمية الثانية واجه العالم مثل هذه المشكلة ، ووزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة نقد البحرين والوزارات المختلفة جميعها قامت بهذا الدور ، وهناك أيضاً دور آخر فعلينا أن نشاركها فعلاً في هذا المهم الوطني ونطرح مرئيات . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسة نقد البحرين إلا أن هناك مشكلة اقتصادية حقيقية ، فمشكلتنا هي أننا مرتبطون بالدولار ، فعملتنا هي الدولار والاقتصاد الأمريكي يعاني من انكماش واقتصادنا متأثر بنمسو في المنطقة ونحن خاضعون لأسعار الفائدة التي تحددها السلطات المالية الأمريكية لأنهما تريد أن تضخ أموالاً لإنعاش اقتصادها حتى تتخلص من فترة الانكماش ، وبالتالي نحن متأثرون بالأسعار المنخفضة للفائدة التي تريد من السيولة التي نريد أن نقلل منسها ،
- ٢٠ وأعتقد أن الحل هو في إيجاد عملة خليجية موحدة فيجب أن نصر على وجود عملة خليجية موحدة حتى تكون لدينا عملة تستطيع أن تكون ذات استقلالية مستقبلاً عندما تقرر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وتحدد أسعار الفائدة بحسب مقتضيات اقتصادياتنا في دول المنطقة وليس حسب مقتضيات اقتصاديات أخرى . الأخ الدكتور عبدالرحمن علي سيف المدير التنفيذي للعمليات المصرفية بمصرف البحرين المركزي ،
- ٢٥ هل توافق على هذا الكلام ؟ تفضل .

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية بمصرف البحرين المركزي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، نحن في الآونة الأخيرة قمنا بإعداد دراسات في هذا الجانب ، وفي نهاية العام الماضي وبطلب من اللجنة المالية بمجلس الوزراء الموقر قمنا بالتعاون مع منظمة دولية وهي صندوق النقد الدولي بإعداد دراسة إستراتيجية حول سياسة سعر الصرف في مملكة البحرين - وصحيح أن هذه السياسة خدمتنا في فترة من الزمن - حتى لحدد توجهها إستراتيجيًا للفترة القادمة ، والدراسة قدمناها إلى مجلس الوزراء الموقر وبها استعراض للخيارات المطروحة . وبصورة مختصرة وتعقيبًا على الدراسة أكدنا حقيقة العلاقات المتميزة لمملكة البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ودول مجلس التعاون الخليجي تمثل الشريك الاقتصادي - وليس التجاري فقط - الأكبر لمملكة البحرين سواء من ناحية التبادل التجاري السلعي أو من ناحية الاستثمارات أو من ناحية نقل الأفراد . سيدي الرئيس ، كما هو معروف اليوم فإن دول مجلس التعاون هي أكبر مستثمر في قطاع المصارف بدرجة أكبر حتى من المواطنين البحرينيين ، ولذلك يجب أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار . وتوجهنا الآن - كما تفضلتم به معالي الرئيس - نحو تأكيد التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية لكي تخلق اقتصادًا كبيرًا يستطيع التعاطي مع المعطيات الداخلية ويبنى سياسته بناءً على معطيات داخلية بصورة أكبر . اليوم أصبح هناك تقدم بالنسبة للاتحاد النقدي في دول المجلس ، ونأمل أن تكون هناك خطط للمرحلة المقبلة وتطور في هذا المجال ونحن نتفق تمامًا مع توجهكم معالي الرئيس ، وشكرًا .

٢٠ **الرئيس :**

شكرًا ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو أحمد بهزاد :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أريد أن أشير إلى ملاحظة تفضلتم بها معاليكم بالنسبة للتوصية على المدى البعيد ، بخصوص توصيات اللجنة في الصفحة ١٠٦٣ من جدول أعمال الجلسة الماضية : الإجراءات والسياسات المطلوب اتخاذها على المدى المتوسط والمدى البعيد ، تطرقت اللجنة إلى نفس النقطة التي تفضلتم بها في البند سادسًا :

التنسيق مع دول مجلس التعاون في السياسات النقدية والمالية والإنتاجية ، وقدمت اللجنة نفس المرئيات التي اتفقت مع مرئيات معاليكم ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، على كلٍ أريد أن أؤكد الإشادة بهذا التقرير وبجهود اللجنة رئيسًا وأعضاءً ، فهو تقرير جيد وأعتقد أنه من التقارير التي - إن شاء الله - ستذكر بجلستكم الكريم . والآن بما أننا استمعنا إلى هذه الملاحظات فهل يوافق المجلس على رفع هذا التقرير إلى مكتب المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار إدخال بعض الملاحظات التي ذكرها بعض الأعضاء أو الإخوان في الحكومة الموقرة أو مؤسسة نقد البحرين أو وزارة الصناعة والتجارة ومن ثم نرفعه إلى الحكومة الموقرة وبشكل سريع ؛ لأنه كلما تأخر إرسال التقرير كلما فقد قيمته وفي الأخير هي عبارة عن توصيات وليست إلزامية فإذا أرادت الحكومة أن تأخذ بأي من هذه التوصيات فهذا هو تقريرنا . فهل يوافق المجلس على أن تخويل مكتب المجلس برفع التقرير إلى سمو رئيس الوزراء وإلى سمو ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية لأحدهما معنيان بهذا الجانب ، ومن ثم ينشر هذا التقرير في وسائل الإعلام المختلفة ؟ تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاذ :

شكرًا سيدي الرئيس ، أرجو ترجمة هذا التقرير ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، هل تعني ترجمته إلى اللغة الإنجليزية ؟

العضو فيصل فولاذ :

نعم سيدي الرئيس ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضلي الأخت رباب العريض .

العضو رباب العريض :

شكراً سيدي الرئيس ، أريد أن أؤكد ملاحظتك بأنه لا بد أن يرفع التقرير بشكل سريع لأن قادة دول مجلس التعاون في اجتماعهم الأخير قد قرروا دراسة ظاهرة التضخم وتم إيكالها إلى الهيئة الاستشارية التي سوف تقدم تقريرها - إن شاء الله - في شهر يونيو كي يرفع إلى قادة دول المجلس لأخذ القرارات في شهر ديسمبر ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على إحالة التقرير إلى مكتب المجلس ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر ذلك . و تنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على عقد التأسيس والنظام الأساسي لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه في هذه الجلسة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا المشروع بصفة نهائية . و تنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ م ، المرافق للمرسوم الملكي رقم () لسنة ٢٠٠٨ م ، وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه في هذه الجلسة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

- إذن يقر هذا المشروع بصفة نهائية . بسم الله الرحمن الرحيم ، أصحاب السعادة السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بمناسبة صدور الأمر الملكي بفص دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني ، يسعدني أن أتقدم إليكم جميعاً بجزيل الشكر ووافر الامتنان على ما بذلتموه من جهود مخلصة ، وعمل متقن أسهم في إثراء مناقشات المجلس ولجانته ، فكنتم أهلاً للمسئولية التي كُلفتم بها ؛ ملتزمين بالصلاحيات الممنوحة لكم ، بدءاً بمناقشة وإقرار مشروعات القوانين ؛ إلى التقدم بالعديد من الاقتراحات بقوانين ، والأسئلة التي توجهتم بها إلى أصحاب السعادة الوزراء ، حيث كان كل ذلك في إطار من احترام نصوص الدستور والقوانين ، متمسكاً بالدقة والتأني في الدراسة والاستفاضة في المناقشة ، وكانت مداخلاتكم دالة على حسن النية والقصد ، وما تم إنجازه من أعمال في مجلسكم الموقر ينم عن وعيكم بالحرص الوطني ، وتلمس المصلحة العامة للوطن والمواطن . أصحاب السعادة ، بهذه المناسبة يشرفني أن أرفع باسمي واسمكم أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المقدي ، قائد مسيرتنا الديمقراطية وباني نهضتنا الحديثة ؛ ١٥ مُجددين العهد والولاء للكنة وللوطن ، مُتمنين أن يُسدّد الله على طريق الخير خطاه . كما يُشرفني أن أشيد بالبذل والعطاء لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ؛ الذي كان لتوجيهات سموه لأعضاء حكومته الموقرة بالتعاون مع مجلسكم انعكاساً إيجابياً على أعمال هذا المجلس ؛ مُتمنين لسموه دوام الصحة والسعادة . ونتشرف بتقديم شكرنا وتقديرنا لصاحب السمو الشيخ ٢٠ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين على دعمه ومساندته ومتابعته لأعمال المجلس . كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأصحاب السعادة الوزراء على استجابتهم الكريمة لحضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان ، فقد كانت إيضاحاتهم وبياناتهم وإجاباتهم عن الأسئلة إثراءً لمناقشاتنا ونجاحاً لأعمال المجلس ، وهنا لا بد أن لخص بالذكر سعادة الأخ العزيز الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب ، الذي كان لحضوره الدائم

- ومداخلاته المثمرة وتعاونه الكبير أثر في مناقشات المجلس وأعماله . كما إن شكرنا موصول إلى الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعاونت مع المجلس من خلال تلبيتها الدعوة وحضورها اجتماعات لجان المجلس ، وإبداء ملاحظاتها ومرياتها حيال الموضوعات محل البحث . أصحاب السعادة ، إن مجلس الشورى وهو يحتتم دوراً كان مليئاً بالعطاء والعمل ، ليحدد تأكيده مواصلة العمل وفق إطار من احترام نصوص الدستور والقوانين لإنجاز المزيد على طريق سن التشريعات والقوانين التي تصب دائماً في مصلحة الوطن والمواطن . وفي الختام ، أشكر أصحاب السعادة أعضاء مكتب المجلس الذين تحملوا جهداً كبيراً في مساعدتي في أعباء تسيير العمل في المجلس ، وشكري الجزيل لسعادة السيد عبدالجليل إبراهيم آل طريف الأمين العام للمجلس ومساعديه وموظفي الأمانة العامة على عملهم الدؤوب والمتواصل لتهيئة كل ما من شأنه أن يعاون رئاسة المجلس ومكتب المجلس ولجان المجلس وأعضاء المجلس في القيام بمهامهم ومسئولياتهم . كما لا يفوتني أن أشكر الصحافة ومدوبيها الذين تولوا تغطية أعمال المجلس ولجانه . وشكرنا وتقديرنا للعاملين في الطاقم التلفزيوني الذي تولى تغطية وقائع اجتماعات المجلس طيلة فترة دور الانعقاد ، كما لا يفوتني أن أنوه بجهود حرس مجلسي الشورى والنواب في هذا الشأن . وفق الله الجميع لخدمة هذه المملكة الغالية ومواطنيها الأعزاء في ظل قيادتها الحكيمة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وكل عام وأنتم بخير . وبهذا نختم جلستنا اليوم ونتمنى لكم إجازة موفقة ، ولكن لدي تنبيه أرجو من الإخوان في اللجان أن ينتهوا من مشاريع القوانين المخالة إليهم قبل أن يبدؤوا بإجازتهم ، تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب .

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب :

- شكراً معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس أصحاب السعادة أعضاء المجلس الموقر ونحن نختم دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على ما قدمتموه من جهود متميزة في مجال تشريع القوانين مشيداً في الوقت نفسه بمعالي رئيس المجلس وحكمته المعهودة وحسن

إدارته لجلسات المجلس التي كان لها الأثر الطيب في تعزيز الدور التشريعي والرقابي
بمجلسكم الموقر خدمة للوطن والمواطنين . معالي الرئيس ، إن التعاون بين الحكومة
وبمجلسكم الموقر مستمر وفقاً لأحكام الدستور والقانون ، مؤكداً لكم التزام
الحكومة بالعمل على استمرار وتعزيز هذا التعاون في كافة المجالات من أجل إنجاح
المسيرة الديمقراطية التي أرسى دعائمها سيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى
آل خليفة ، وبدعم من سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء ، ومساندة من سيدي صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين حفظهم الله ورعاهم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

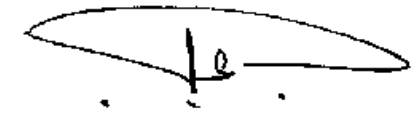
شكراً ، وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة .
شكراً لكم جميعاً ، وأرفع الجلسة .

١٥

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٢:٠٠ ظهراً)

٢٠


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى


عبدالجليل إبراهيم آل طريف
الأمين العام لمجلس الشورى

٢٥